الجزائر المُستَعمَرَة: من مسعى التّنصير إلى سياسة تهوين الدّين (1870-1954)

د. فريد حاجي
قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2

تاريخ الإرسال: 2018-01-25 - **تاريخ القبول:** 2018-09-24

ملخص

يرى بعض قادة الاستعمار الفرنسي انه يجب إعادة دمج الدين المسيحي في بلدان شمال أفريقيا كما كانوا في زمن روما. بحجة أن الإسلام في أفريقيا هو عدو لفرنسا والحضارة والكنيسة، ولا يمكن تحقيق هدنة فيها. هذه الإيديولوجية للقضاء على الإسلام أو إفراغه من محتواه لم تترك خيال الأنظمة السياسية المتعاقبة في فرنسا. كان تطبيقه أحد أهم الانشغالات لدى المستعمرين الذين استغلوا نظام الحكم باسم العلمنة ومكافحة التعصب الديني لتحقيق غاياتهم.

الكلمات الدالة: فترة روما؛ الأيديولوجيا؛ نظام الحكم؛ العلمانية؛التعصب.

Abstract

Some leaders of the French colonization believe the peoples of North Africa must reintegrate the Christian religion as they were at the time of Rome under the pretext that Islam in Africa is an enemy of France, civilization, the church and peace. This ideology of eradicating Islam or emptying it of its content never left the imagination of the different successive political systems in France. Its application was one of its major preoccupations of the colonizers who instrumentalised the system of governance in the name of secularization and the fight against religious fanaticism to achieve their ends.

Keywords: Rome time; ideology; governance system; laicization-fanaticism

Résumé

De l'avis de quelques leaders de la colonisation française, les peuples de l'Afrique du Nord doivent réintégrer la religion chrétienne comme ils étaient à l époque de Rome sous prétexte

que l'islam en Afrique est un ennemi pour la France, la civilisation et l'église, et avec lequel aucune trêve n'est possible. Cette idéologie d'éradication de l'Islam ou de le vider de son contenu n'a jamais quitté l'imaginaire des différents systèmes politiques successifs en France. Son application était une de ses préoccupations majeures des colonisateurs qui ont instrumentalisé le système de gouvernance au nom de la laïcisation et de la lutte contre le fanatisme religieux pour arriver à leurs fins.

Mots-clés: époque de Rome; idéologie; système de gouvernance; laïcisation; fanatisme.

مقدّمة

أعلن السّاسة والعسكريون، ورجال الدّين في تكبّر وعجرَفَة بأنّهم الورثة المباشرون للإمبراطوريّة الرومانية/المسيحية، وأنّهم قدموا إلى الجزائر لإرجا ع الرّوح الحضارية لهذه الرّقعة من الأرض. وإذا، كان "الأسلاف" قد آلوا على أنفسهم إعادته إلى "الآدمية" وأدّوا المهمّة "على أكمل وجه"، فإنّ "الغازي" العربي لم يمهلهم لإتمام مهمّتهم "الحضارية". وها هي الفرصة مرّة أخرى، أمام "أحفادهم" لبعث مسيرة "التّمدين" ومحو آثار "الخراب" الذي طال الأرض والبشر طيلة 12 قرنا المنقضية جرّاء "همجيّة" العرب الذين أعادوهم إلى نقطة الصّفر بفعل تلك المرجعيّة العاقرة (أي الإسلام)!؟

ويرى الجنرال "لاكرتيل" إنّ طبيعة المبادئ التي سادت القارّة ومنها الجزائر قبل "اغتصابها" من العرب، ويجب إحياؤها هي مبادئ المسيحية المُسالمة والعادلة والمواتية لتطوّر الإنسان والمجتمعات، وليس مبادئ محمّد، الحربيّة، الجائرة والرجعية؛ فمعتنقوها يعيشون في بوتقة ظلاميّة جامدة تتصدّى لتقدّم الحضارة وتمنع التأثيرات الإيجابيّة للتّربية والعلم الغربيّين ". وعن سبب تقهقرهم حسب "دوفرنوا" هو التعصّب، وهو أكبر سبب في انحطاطهم وركودهم، بما أنّه يؤدّي بمعتنقيه إلى رفض كلّ ما هو أجنبيّ مهما كان مفيدا.

من هذا المنطلق، يبرّر "لويس برتراند" شرعية الاستيلاء على الجزائر، فـ: " نحن عندما دخلنا إلى إفريقيا، لم نعمل شيئا سوى استعادة ولاية فقدناها منذ عصور الرومان

ونحن كوَرَثَة لروما، نطالب بحقّنا الذي وُجد قبل الإسلام، هذا الأثر الرّمزي لهذه البلاد، ليس المسجد وإنّما قوس النصر. أَيَحُطّ من قَدر الجزائري أن نُذكّره بأصله الرّوماني. وما يهمّنا في الجزائر هو إعادة خَلقِ شعب الجزائر الرّوماني، وأن نُعيد سير الزّمن من جديد". وعن السبيل إلى ذلك، يقول الجغرافي أونيزيم روكلي(مبتكر مصطلح الفرنكفونية): "علينا أن نُقلّد روما، ونعرف كيف رومنتهم؛ بعظَمَة الاسم الروماني، بتفوّق حضارتها، بنشر اللغة". كيف لا، وأنّ العرب أماتوا هذه الأرض بفعل "بربريّتهم" وبسبب دينهم وحضارتهم بمنظور الأركيولوجي"ستيفن غ:يل".

في هذا الإطار، تأتي تلك المساعي المتعلّقة بالتبشير، ولمّا أخفق المحتلّ في ذلك، وبإقرار جهابذة القيّمين على العمليّة، أخذ منحى آخر، أساسه تهوين الدّين و/أو إضعافه، وذلك من خلال إبراز الإسلام على أنّه مجرّد فلكلور، يلوّن الحياة المحليّة. وما ينمّ عن هذا التوجّه، ذلك الدّعم والتّشجيع لبعض رموز الإسلام الطّرقي، وتسهيل نشاطاتهم، المتمثّلة في إقامة الطّقوس والولائم، وإحياء الأعياد والمناسبات الدّينية، وكلّ على طريقته الخاصّة. كذلك إظهار"الأولياء" ك "ممثّلين" للإسلام، تجب طاعتهم وتقديسهم على غرار البابوات والقساوسة في العصور الوسطى بأوربّا.

تلك هي الأيديولوجية التي تحكّمت في أساطين الاحتلال، والتي نحاول الوقوف على سيرورتها في هذه الدّراسة من خلال تقديم عيّنات لتلك الأساليب الخاصّة بتعامل إدارة الاحتلال مع الشّأن الديني في الجزائر في الفترة محلّ البحث.

1. إدارة "فولتيرية" برواسب دينيّة

لا يعزب عن البال، إنّ العلمانية كانت إحدى خصائص الثّورة الفرنسية، وغدت عقيدة لدى جزء من الأنتيليجانسيا الفرنسية. ذلك - فيما يبدو- ما حدا ببعض الدّارسين إلى التّقليل من شأن البعد الديني في عمليّة غزو الجزائر؛ ففي منظورهم، أنّى لفرنسا أن تنافح عن المسيحية وتسعى إلى نشرها في الجزائر، وقد وضعتها في"المتحف" في عقر دارها، وإن حدث شيء من هذا القبيل، فهو من مقتضيات تقاطع المصالح بين الفاعلين الاستعماريّين ليس إلاّ. ونعتقد أنّ قادة الاحتلال لم يطووا صفحة الدّين نهائيّا بعد تبنّيهم للّيبرالية، إذ لا ينبغي أن نتناسى أنّ أوروبا عاشت فترة غير قصيرة

بشخصيّة مزدوجة مسيحيّة من ناحية وهيلينيّة من ناحية، مسيحيّة في داخل الكنيسة وهيلينيّة في واقع الحياة، مسيحيّة في الوجدان وهيلينيّة في التفكير (محمد قطب، 1974)

ذلك ما تقرّ به "إيفون تيران" بشأن الفاعلين الاستعماريين قائلة:«... إنّهم يسمّون أنفسهم"عقلانيّين" ويبشّرون بعالم علماني، لكنّهم لا ينزعجون من أن يعتبروا أنفسهم أيضا مكلّفين بمهمّة فوق/بشرية وإلهية، بمعنى أنّ الفكر الأوروبي ما يزال مشحونا بالتّوترات، لأنّ كلّ حضارة مهما كانت علمانيّتها، فإنّ دأبها هو بناء المعابد حتّ ولو كان الإقبال عليها قليلا» (إيفون تيران، 2005، ص148). ويكفي الدّارس العودة إلى وثائق الأرشيف ليقف على هذه الحقيقة، ويقف على سعي العسكريّين كما السياسيّين إلى تمسّكهم بأيديولوجتهم المسيحية وإشهارها في وجه مرجعية المجتمع والعمل على اجتثاثها أو تمييعها، على أن يتمّ ذلك بعيدا عن إزعاج السّلطة السياسيّة من جهة، والهيجان العاطفي للسكّان من جهة أخرى.

ومن ثمّ، كانت الإدارة "الفولتيرية" - ظاهريّا- تبدو غير مكترثة بالمسألة الدينية، بل أحيانا تنتقد رجال الدّين في مسعاهم التّبشيري، وهو انتقاد ينمّ عن تخوّف من عواقب سياسية قد يفرزها هذا المسعى (Vatin et al., 1984, p.17) وهم بذلك يستلهمون من تجربة إسبانيا في هذا المجال؛ إذ العمل التبشيري المباشر والعلني الذي انتُهج في عهد "فرديناند وإيزابيلا" بعد حرب الاسترداد، قد انجرّ عنه تبعات سلبية، مثلما ذكر ذلك "هيس" حين كتب قائلا: «... إنّ تنصير المسلمين بالقوّة كان كفيلا بإثارة حرب جديدة باهضة النّفقات، ومن شأنها أن تضع العراقيل في وجه عمليّة الإدماج» (أندرو هيس، 1986، ص 207)

2. فرنسا الاستعمارية والشّأن الدّينيّ في الفترة ما بين (1870-1891م)

لم يكن تعيين "أسقف" في الجزائر بتلك السرعة (أوت 1838) ينمّ عن أيديولوجية فحسب، بل، للعمل على التّمكين لها في هذه البلاد. وقد قيل أنّ الأسقف "دوبوش" كان رجلا حماسيا، ووصفه"بيجو" بـ"الغراب النّاعق" (الأشرف، 1983، ص51) لفرط حماسه في الدّعوة إلى التّبشير. والسّؤال: هل كان هذا الأسقف وحده من أُصيب بـ "الهذيان" حين نادى بتمسيح الجزائريّين؟

وإذا كان "دوبوش" متحمّسا لمسألة التمسيح، فذلك بحكم منصبه، لكن رجال الدّين ممّن كانوا معه يتقاسمونه نفس الأيديولوجية، فمثلا "ج. بوجولا" كتب يقول:«...إنّ الهدف من حربنا في إفريقيا هو أقدس وأسمى من حروبنا في أوروبا، لأنّ موضوع الصّراع هنا هو القضية المقدّسة، قضية الحضارة، قضيّة الأفكار المسيحية الخالدة التي كتب الله لها أن تنتصر وقيّض لها فرنسا لتكون لها سندا قويا»(الأشرف، 2007، ص52-53). أمّا "لويس فييو" فيقول «... يجب على الفكر الدّيني المسيحي أن يولد الاندثار الكلي لهذا العالم المولود من جديد المسمّى الجزائر، المؤسسات (الدينية) التي انتعشت قديما على هذه الأرض، مُطالَبَة اليوم أن تنتعش مرّة أخرى وإلى الأبد» (Louis, Veuillot, 1852, p223). ومن جهته يقول الجنرال "دوفيفييه":«... لنعمل من أجل انتصار الأفكار المسيحية، ولنخض الحرب ضدّ المسلمين، ولنكفّر عن الذّنوب باستعمال القوّة وإراقة الدّماء، والسّلب والنّهب، وليكن سلاحنا السيف والمحراث».(الخرفي،1964، ص42)

كما كتب النقيب "ش.ريشارد" وهو رئيس مكتب عربي، في سياق حديثه عن طبيعة سكّان الجزائر قائلا: «... إنّ هذا الشعب المنتمي لقبيلة متوحّشة، بائسة التي كادت في مسيرتها الأولى أن تَسحقَ الحضارة المسيحية نتيجة معركة (إشارة إلى معركة بواتييه) تفقد جرّاءها موروثها الرّوماني القديم». (Yacono, 1953, p.144) وكتب "هنري شارلي" قائلا: «... إنّها المهمّة التي أسندها الله إلى فرنسا». (Revue Esprit, 1959 , p.29)

لقد استحالت هذه التّصريحات إلى أفعال؛ إذ أُقيمت دور العبادة، وتوافد الجمعيّات الدّينية، مثل جمعية " الأخوات سان فانسان دو بول" للعمل في مقاطعة الجزائر، و" الأخوات الثالوث"(Trinitaire) للاشتغال في مقاطعة قسنطينة و"الإخوان سان جوزيف دو مون" و"إخوان القدّيس جان" لتنشط في مقاطعة وهران(AOM, F80.1627). وربّما جاءت هذه الجمعيات لتلبية حاجة روحيّة للمعمّرين. وإذا سلّمنا أنّ هذه الجمعيات جيء بها لتلبية حاجة روحيّة للمعمّرين، فإنّ الاهتمام بهذه الحاجة في الجزائر يبعث على الاستغراب، في وقت يزعم فيه المحتلّ إنّه أدار ظهره لها في عقر داره؟ ومن ثمّ، فإنّه تحت غطاء هذه الحاجة يتمّ التغلغل في أوساط "الأهالي" والسّطو على عقولهم لإعادتهم إلى "دين أجدادهم" من جديد، وهي المسيحيّة.

كان من تجليّات هذا السّطو من قبل هذه الجمعيات، هو الاهتمام بإسعاف المرضى والعجَزَة وتوفير الخدمات الإنسانية لهم، كونه في منظورهم من أنجع الوسائل لكسب القلوب وإخضاعها وتهيئة ظروف اعتناق مبادئ المسيحية في المستقبل. إذ: « ...المشاريع المسيحية تتمثّل في الإحسان والتّعليم، وعلى فرنسا القيام بذلك الواجب، بله حمايته، باعتبار أنّ ذلك يساهم في نشر لغتنا وحضارتنا وتأثيرنا في كلّ مكان... إنّ الصليبية الليّنة والسلمية لا تبقى وراءها إراقة الدّم وتستوجب الأخذ بالثّأر والحقد والكراهية المتبادلة بين الغالبين والمغلوبين... إنّ هذه العمليّة تهيّئ إخضاع الشعب وإلى حدّ كبير إدماج الشعوب، وهي وسيلة أفضل من قوّة السّيف القاطع، وسوف تحصل هذه الصليبية مع الزّمن، على أضمن نجاح وإبقاء». ولإنجاح هذه الصليبية اللينة على حدّ تعبيره، وجب على المبشّرين أن يعرفوا تاريخ ولغة وعادات وأخلاق الشعب الذي يعيشون بين ظهرانيه حتّى يضمنوا عطفه وكسب مشاعره، وهذا يتوقّف على شرطين أساسيين: معرفة آراء الطّرف المقابل جيّدا ثمّ مزجها بطابعه الخاصّ» (التميمي، 1976، ص52-53). هذا المنهج، طبّقته إسبانيا في المناطق التي استرجعتها من المسلمين في الأندلس، وذلك على يد كبير مفتّشي محاكم التفتيش "مانريك" العام 1534م حيث: "... قدّم برنامجا يستهدف تعليم أطفال الموريسكيّين، وإيجاد مدارس يستطيعون فيها تلقّن التعاليم المسيحية» (أندرو هيس، 1986، ص228) وهو الخطّ الذي سارت عليه تلك الجمعيات في الجزائر.

وفي عهد الإمبراطورية الثانية(1852-1870) احتدم الخلاف بين وزراء الحرب وقادة المقاطعات من العسكريّين، والحكّام العامّين وبين رجال الدّين المطالبين بحريّة التّبشير في أوساط الأهالي معتبرين ذلك من المهام التي جاؤوا من أجلها، في حين ترى السلطة السياسية والعسكرية أنّ المدارس المختلطة كفيلة بتحقيق "الإدماج" والتّعايش، وذلك بغضّ النّظر عن العرق والدّين.(Emerit, 1953, p.295-320) ومن مظاهر استمرار الخلاف مثلا، ما وقفنا عليه في رسالة للعقيد "هانوتو"إلى الجنرال "دوفريبه" تنمّ عن امتعاضه من نشاط أحد الرّهبان في إحدى قرى منطقة القبائل إذ يقول:« (...) حين أعلمني الأسقف عزمه القيام بجولة إلى "فور نابليون" (عين الحمّام) اعتقدت أنّ الأمر يتعلّق بنزهة، لكن حين التقيت الأب "كروسا" لمست منه أنّ زيارة غبطته إلى قرية "بني يتّي" هي ذات طابع دعائي/ديني. وقد طلب منّي "أمين الأمناء" مقابلته، وخلالها أفصح لي عمّا ترجّاه

منه "كروسا" قائلا لي: " لقد دعاني إلى وضع بيتي في متناول الأسقف، والسّماح للرّهبان والرّاهبات للإقامة بيننا قصد تعليم أبنائنا ومعالجة مرضانا، وقمت بإبلاغ سكّان القرية بفلسفة هذا الأب وهو ما أثار قلقهم" سيدي الجنرال ... إنّ المسار المنتهج من قبله سيعرّض أمن البلد للخطر » (CAOM, F80.1746)

مهما يكن، فإنّ ما يشي بتلك الحمولة الدينية لدى قادة الاحتلال حسب العديد من الوثائق، هي تلك المساندة لحكّام عامّين، جمهوريّين، وعلمانيّين لرجال الدّين، فأوّل حاكم عامّ مدني في ظلّ الجمهورية الثالثة، الأميرال "دو غيدون" (1809-1886) كان منتصرا للكنيسة وكراهيته للإسلام، فقد ساند صراحة سياسة تمسيح الجزائريين، وصرّح بهذا الشّأن أمام الملأ قائلا: «... لقد أمضيت حياتي في حماية البعثات الكاثوليكية في كلّ بحار العالم، ولن أرضى بأن أراها مقهورة فوق هذه الأرض الفرنسية ... وقد آن الأوان للعمل على إشراك هذا الشّعب المهزوم في تقبّل الحضارة المسيحية»(آجرون، 2007:555:554) ويقول في العام 1882م: «...إنّ أكثر الدّعاة فعاليّة هو ما تخلّفه الأحداث من آثار...فالقوّة، بالنسبة للمسلمين، هي الربّ المعبود، فإذا جُرّدوا منها نهائيا، فسوف يصيبهم الكَدَرُ ويختلط أمر عقيدتهم. كلّ شيء حولهم يضمحلّ في الجزائر من تلقاء نفسه بما في ذلك الديانة». وقد ردّ عليه "لافيجري" قائلا: «...إنّ فرنسا لا تنجب كثيرا من الرجال لتعمير الجزائر، وعليه يجب أن نُعوّض ذلك بفرنسة المليونين من برابرتنا المستعربين.» (التميمي، 1976، ص 56)

لم يكن الحاكم العامّ "شانزي"(1823-1883) ليختلف عن سابقه، حيث كانت مساعي التبشير جارية، وفي المقابل، كان يشنّ حملة على التعليم القرآني، وهو ما كان يدعو إليه "لافيجري". وفي عهده كان الأب "فوكو" قد نذر نفسه لهذه المهمّة مستعملا مختلف الوسائل للتأثير على "الأهالي"، منها استغلاله للفنّ، حيث رسم لوحة لـ "مريم العذراء" وأخرى لـ "القديس جوزيف" وثالثة لـ "السيد المسيح" وقام بتوزيعها. كما كان يحاور "الأهالي" وكمثال على ذلك يقول في إحدى حواراته: «... عليكم بالخشية من الله أوّلا ... إنّكم لا تزالون غير قادرين على الخروج من أخطاء دين غير سويّ، ومن الشّعوذة، عليكم بالامتثال إلى القواعد الأخلاقية الطبيعية التي تفرض عليكم مستلزمات»وقد أثنى كثيرا على الكونت "دو غاستربيه" صاحب كتاب "الإسلام" والذي

سلّط فيه - حسب رأيه- الضّوء على بعض علماء الدين الأوائل ذوي الفضيلة، ومن بينهم: «...الشيخ الشعراني، وعمر الثاني، ومحمّد، إنّهم ناضلوا وعانوا في سبيل الله الأوحد ... كانوا أكثر فضيلة من المسيحيّين الذين يحاربونهم ».

ولم يكن اختيار هذه الأسماء اعتباطيّا، وبخاصّة الفقيهان (الشعراني وبن خلف) إذ عُرف مثلا عن هذا الأخير أنّه "تحنبل" ثمّ "تحنّف" ثمّ "تشفّع"، وكلاهما يأخذ بجميع المذاهب، وبالتالي، كانا نموذجين في التّسامح، عكس ما لاحظه "دو غاستريبه" و"فوكو" من "تعصّب" اتّسم به مسلمو عصره» -في منظورهما (René, Pottier, 1939, p. 116-117)

وقد ألقى باللاّئمة على بني جلدته الذين لم يستفيدوا من هذا العمل "القيّم" واستغلاله لمعرفة الخصم، ممّا يتسنّى لهم إدراك سوء التّفاهم بين المسلم وقومه. ورأى أنّ هذا الجهل قاد سلطة بلاده إلى ارتكاب أخطاء سياسية:«... إنّي أتألّم كفرنسي، حين أرى رعايانا لا يُحكَمُون كما يجب، ولا أرى ضرورة في استعمال مسيحيّي فرنسا للقوّة أو الإغراء، بل الإحسان والفضائل وحدهما الكفيلين بجلب غير المؤمنين في مستعمراتنا الإفريقية إلى المسيحية» (Pottier,1939, p118).

كما حثّ على التربيّة كمنهج، إذ كتب في 1902 /08/13 قائلا:«... إنّ العمل الذي ينبغي القيام به، هو التربية، والسموّ بهم أخلاقيا وفكريّا ... وإسقاط كلّ التحفّظات ضدّنا ... بواسطة حوارات وأمثلة عن نمط حياتنا، وتغيير أفكارهم ». وكان يراهن على الزّمن «... سأجهد في منحهم تربية فكرية وأخلاقية ... سأعمل بتروّ وفي هدوء على تحضيرهم مادّيا وفكريا وأخلاقيا، كلّ هذا من أجل جلبهم - والله أعلم متى؟ ربّما خلال قرون- إلى المسيحية. كلّ العقول تتقبّل الحقيقة، لكن بخصوص المسلمين، هي عمليّة تتطلّب نَفَسا طويلا.» (Pottier,1939 , p.141). وعارض فكرة تهميش الدّين في الحياة العامّة، بعد صدور قانون فصل الدّين عن الدّولة بعد التّصويت عليه سنة 1905، وصدر مرسوم تطبيقه في 1907/09/27، إذ يقول في مذكراته العام 1916م: «... بمحاولة دعوة المسلمين إلى اعتناق الدّين المسيحي سندفع بهم إلى عدم الاهتمام بالدين(يقصد الدين الإسلامي) الذي يعتنقه أكثرهم (...) لكن بإمكاننا تهيئة العرب وبخاصّة القبائل للتمسّح، من خلال توطين مبشّرين في أوساطهم، وتعريفهم بالأخلاق المسيحية

وإسعاف مرضاهم وتعليمهم لغتنا وتلقينهم مبادئ المعرفة العامّة » (Léon, Roches, ,1887, p.306-307)

وعليه، فلا وجود لتعارض بين المبشّرين والسلطة السياسية، والجيش في ظلّ الأنظمة المتعاقبة في فرنسا، فالكلّ يصبو إلى غاية واحدة؛ فرجال الدّين ظلّوا على موقفهم، وهو أنجلة شمال إفريقيا، وهو ما تميّزت به مداخلات المؤتمر "الأفخاريستي" المنعقد في مدينة قرطاج التونسية، العام 1930م، حيث دعا بعضهم إلى ضرورة إدماج شمال إفريقيا في التراب الفرنسي، لأنّ المنطقة -في نظرهم- بقايا لاتينية وأجزاء لا تتجزّأ من الوطن الأمّ، وإنّ فرنسا تسعى جاهدة لتنصير الأفارقة" المتخبّطين في ظلمات الإسلام والوثنية"، وابتهلوا إلى الله أن يقذف في قلوب هؤلاء الأقوام "نور الهداية إلى دين المسيح" (التميمي، 1976، ص58) بينما كان الساسة والعسكريّون يعملون على تحييد مرجعيّة المجتمع كمنظومة حكم.

3. المتروبول ومرسوم فصل الدّين عن الدّولة

تعود فكرة فصل الكنيسة عن الدولة إلى ما قبل العام 1905م، حيث عرفت نقاشا غير مسبوق لدى بعض البرلمانيين وأعضاء مجلس الشيوخ؛ إذ كانت للكنيسة امتيازات وأراض واسعة تابعة لها والتي لم تكن تدفع عليها من الضرائب شيء. وكان هؤلاء يدركون أنّ مثل هذا الإجراء سَيُكسب الخزينة العمومية أموالا طائلة، كونها تكلّف الدّولة ميزانية ضخمة تقدر بملايين الفرنكات سنويا لتغطية احتياجات رجال الدين، وتدّعي الكنيسة أنّها تعيش من إتاوات رعاياها الكاثوليك. لكن ما يفنّد ذلك أنّ سكّان قرية صغيرة طلبوا الكنيسة بتمويل مشروع ترميم بعض المنازل وإعادة بناء مجرى المياه لاستغلاله في الزراعة، لكنّها تمنّعت بحجّة عدم إمكانية تسديد تكلفة المشروع المقدّرة بـ 050 895 فرنكا فرنسيا. (Ferdinand, Brunetière,1905)

وإذا كان السكّان قد احتجّوا على هذا التمنّع، فإنّ الكنيسة انتهزت الفرصة للثأر من الحكومة الفرنسية على تطبيق قانون الفصل، حيث كتب قسّ تلك القرية إلى السلطات المحلية يشكو فيها سخط السكان على مثل هكذا إجراءات، وأنّ القانون الجديد سيحدث فوضى في تسيير شؤون الفلاحين الصّغار وخاصّة في الأرياف بحيث أنّ الدّعم والتّموين الذي يتلقونه مصدره الكنيسة. وفي المقابل، رأى بعض رجال

الدين، أن القانون ليس كلّه شرّ على الكنيسة فعدم تدخّل الدولة في شؤونها يعني عدم مراقبة تصرّفاتها. وبالرغم أن القانون قد صُوّت عليه بالإيجاب في الغرفة البرلمانية ومجلس الشيوخ، فإنّ الكنيسة تزعم أنها تتحكّم في زمام الأمور في الأوساط الشعبية الفرنسية وخاصة الطبقة الفقيرة المتمركزة في الأرياف والمدن الصغيرة. (Raoul, (Allier,1905, p346

وللتخفيف من احتمال وقوع اضطرابات في فرنسا جرّاء تطبيق هذا القانون، عملت الحكومة على نشر بعض التقارير في الصحف والجرائد لبعض القساوسة الذين عبّروا عن قلقهم الشديد إزاء ظاهرة انتشرت في الآونة الأخيرة في الأوساط الشعبية الفرنسية، وهي تراجع دور الكنيسة وتقلّص عدد مريديها، حتى أصبح الأطفال يكبرون في عائلات لا تحمل من المسيحية إلاّ الاسم. وكان الهدف من نشر هكذا تقارير هو الردّ على ادّعاءات الكنيسة التي توعّدت السلطات في حال تطبيق قانون الفصل بفوضى عارمة وسخط شعبي يستحيل على الكنيسة السيطرة عليه، وكمثال على ذلك ذكرت السلطات بالحشد الذي استطاعت تكوينه وإقناعه بالذّهاب إلى الحرب في أمريكا سنة 1866 في سبيل إحلال كلمة الحقّ وتطبيق تعاليم المسيحية والقضاء على العبودية وبيع الرقيق. (Brunetière, 1905, p.696- 697)

من بين التقارير الشهيرة التي تمّ نشرها من طرف الحكومة الفرنسية ووُجد في أرشيف إحدى الأديرة في باريس جاء فيه "... إنّ القسّ بيرو، وإطاراتنا الرسمية وبعد تنقّلات في مختلف الأحياء الباريسية وضواحيها ، أثبتت أنّ العدد الحقيقي لمخلصينا لا يمثّل عدد سكان المدينة كما كان في السّابق، فأغلب السكّان ليسوا كاثوليكيّين، وإن ادّعوا غير ذلك، فإنّهم لا يلتزمون بتعاليم الكنيسة، ولا تعاليم المسيحية، فإنّ اثنان على ثلاثة من الأطفال حديثي الولادة لا يتمّ غسلهم بماء المسيح في الكنيسة، وهي مرحلة أساسية في حياة الكاثوليكي الصّحيح، فكل هذه العلامات تدعو إلى الخوف تجاه مستقبل ومكانة الكنيسة في بلادنا". (Brunetière, 1905, p. 697)

إنّ تكاليف نقل السلع والبضاعة من الأرياف إلى المدن كانت تقوم بها الكنيسة، لأنّ تكاليف هذه العملية لا يستطيع الفلاّح البسيط القيام بها، كما كانت الكنيسة في بعض الأحيان تدفع الضّرائب للدولة نيابة عن الفلاّحين الذين لم يستطيعوا دفعها في

نهاية الموسم. وبالتالي، فإنّ كبار القساوسة والرّهبان لم يبقوا مكتوفي الأيدي، فبمجرّد أن قُدّم مشروع الفصل بين الدّين والدولة للغرفة البرلمانية يوم 28 مارس 1905 قام الأكليروس الكنسي بترتيب أمور الكنيسة في فرنسا ليس كدين، وإنمّا كجمعية ثقافية تحافظ على عادات وتقاليد الشعب الفرنسي. (Heraul, Consalvi, 1904 , p.158) وبما أن الديانة المسيحية جزء من الهوية الفرنسية فيحق للكنيسة الاهتمام بهذا الجانب الثقافي، ومن هذا المنظور ستحافظ الكنيسة على جزء من صلاحياتها ليس كممثّل لدين رسمي، وإنمّا كهيئة تحافظ على جزء من التّراث الفرنسي لكن خارج أي تأثير ديني.

لكن مثل هذه الهيئات، لا يجب أن يحكمها رجل دين، لأنّها ستفقد هيئتها المحايدة للكنيسة، وبالتالي تحتّم على الكنيسة أن يرأس جمعيّاتهم الثقافية رئيس لائكي حتى تُقبل من السّلطات. وفي نظر الدّولة، ومن الوجهة القانونية، يتحتّم على أيّ جمعية ثقافية تُقَام، أن تخضع للقوانين التنظيمية العامّة للثقافة، وهذا ما يؤكّده البند الرابع من قانون ديسمبر 1905م، لكن هذا البند لم يذكر بأيّ طريقة وعلى أيّ أساس تُقَام هذه القوانين، وبالتالي فهو بريق أمل للكنيسة للخروج من ورطة فصل الكنيسة عن الدّولة ونزع كلّ الامتيازات التي كانت تنعم بها (Foncin ,1907 , p.10)

كما أنّ هذه المؤسسات، أي "الجمعيات الثقافية " طرحت مشكلة للدّولة الفرنسية، تتعلّق بالتعليم، أي تعليم الديانة المسيحية، إذ أنّ قانون ديسمبر1905 نصّ على حقّ الجمعيات في التّعليم، وتربية النّشء وهذه الجمعيات تنتمي إلى الكنيسة، وستدرّس الكتاب المقدّس وتعاليم المسيحية، وهنا يُعاد إحياء المعضلة من جديد ألا وهي عدم تدخّل أيّ هيئة كانت في المجتمع الفرنسي والتأثير على ثقافته. وإن سمُح لها بممارسة هذا النّشاط فهي تتناقض مع قانون فصل الدين عن الدولة المطبّق حديثا (Achille Delassus,1913,p.56).

وأمام هذا الإشكال، قام رجال الكنيسة بتنظيم مؤتمرات مصغّرة فيما بين الكنائس في كلّ أنحاء فرنسا وبطريقة نوعا ما سريّة، للخروج بحلّ في وجه هذه القوانين الجديدة التي كبّلت نشاطهم الديني والتبشيري بمختلف أنواعه. وكحلّ للإشكال، أقرّ رجال الدين أنّ هذه الجمعيات الثقافية لها الحقّ في تدريس تعاليم المسيحية وتكوين قساوسة جدد، وأنّ نشاطهم لا يكون في الأوساط الشعبية كما في السّابق، بل في داخل

الجمعيات فقط، ويقومون بتدريس تعاليم المسيحية لمن يريد تعلّمها ليصبح فيما بعد قسّا، أو رجل دين داخل الكنيسة في فرنسا (Foncin, 1907, p.76)

إنّ هذه التحرّكات، كانت محاولات تحايل على القوانين والمراسيم الصّادرة عن الحكومة، حيث لجأت إلى خلق فرع آخر لهذه الجمعيات سمّي "الجمعيات الخيرية" بدعوى تقديم يد المساعدة للمرضى والفقراء والبؤساء في مختلف المناطق. لكنّها تستغلّ الفرصة لتعليم المسيحية لأطفال هذه المناطق وغرس حبّ المسيح فيهم. ومن ثمّ فالهدف الأساسي لهذا الأسلوب من العمل هو كسب التأييد الشعبي والقاعدة الاجتماعية والتي سيمكّنهم من الوقوف في وجه القوانين الظالمة كما وصفوها التي تصدرها الدولة الفرنسية. (Brunetière,1905, p. 700 -701)

إنّ مثل هذه التصرّفات من جانب الكنيسة، تنُمّ عن تخوّف حقيقي من عواقب تطبيق قانون ديسمبر 1905، فهو يبعد الكنيسة عن دواليب الحكم من جهة، ويلغي كل الامتيازات والمخصّصات المالية التي تستفيد منها. وتفاديا للدخول في صراع مع الكنيسة، ارتأت الحكومة الفرنسية مخرجا، تمثّل البند السادس من مرسوم 07/01/ 1901م، ويقضي بالسّماح للجمعيات بأن تكون لها إتاوات ومداخيل على شكل هبة، أو مساعدات تقدّم لها من قبل المواطنين.

لقد أحدث قانون ديسمبر 1905 وتعديلاته شرخا داخل النّسيج الاجتماعي الفرنسي، خاصّة في مجال التعليم، بحيث أنّ أغلب المدارس الابتدائية على الأقلّ كانت تُنجَز بأموال الكنيسة، كما كانت هذه الأخيرة تتكفّل بالتّنظيم والتّدريس داخل هذه المدارس وتسهر على حمايتها وترميمها عند الحاجة، وبالتالي فإنّ معظم المعلمين حينها كانوا ينتمون للكنيسة ويعلّمون مبادئها حتى وإن لم تكن في البرنامج الدّراسي المقرّر. (De Lassus, 1913 , p.15-17) والجدير بالذكر، أنّ هذه الظاهرة نجدها في أغلب الدّول الأوروبية يومها، في ألمانيا، وبريطانيا، وبلجيكا...الخ. وكانت الدولة تترك الكنيسة تقوم بهذه الانجازات لسدّ عجزها المادي والبشري من نقص في المعلمين وخاصّة خارج المدن والمناطق المعزولة.

ومن الإشكالات التي واجهت الدّولة الفرنسية، هي كيفية استبدال الكمّ الهائل من المعلّمين المنتمين إلى الكنيسة عقائديا وفكريا بمدرّسين جدد يحملون الفكر اللائكي الجديد، وبهذه السرعة. وقد اهتدت الدولة إلى إيجاد نوعان من التعليم؛ مدارس كنسية دينية، تابعة "للجمعيات الثقافية"، ومدارس جمهورية لائكية تابعة للدولة تكون برامجها متحرّرة من كلّ تفكير كنسي. ومنذ تلك الفترة أصبحت كلمة "لائكية" مرتبطة بالدّولة الفرنسية في ذهنية المواطن الفرنسي البسيط، وكل ما يصدر من السلطات يحمل بصمة اللائكية في الأوساط الشعبية.(De Lanessan, 1901, p.154 -155)

4. ارتداد قانون الفصل في الجزائر المستَعمَرَة(1907-1954)

تزامن صدور قانون الفصل بين الدين والدولة مع مساعي المحتلّ في اختراق المنظومة التشريعية الإسلامية، متحجّجا في ذلك بمسألة تعدّد مصادر التشريع. ومن القائلين بذلك على سبيل المثال "إيزاك" الذي طالب في العام 1895م بضرورة إعداد مدوّنة تجمع كلّ مسائل التشريع القرآني، والتي لا تتعارض جوهريا مع القانون الفرنسي(آجرون، ج2، ص.133) ويقول "أ.مرسييه" في العام 1901م، أنّه:«... من بين وسائل التّأثير الأكثر فاعلية على الأهالي هي مؤسّسة العدالة، والوضعية الحالية تحتاج إلى إصلاحات هامّة»(Ernest, MERCIER, 1901, p.133) من جهته، راح "إيستوبلان" يروّج لفكرة إنجاز مدوّنة قانونية إسلامية تضع حدّا للتردّد وتناقض المواقف، وتسمح بإدخال نوع من التّغيير على القانون الإسلامي، وقد جاراه في ذلك"جونار" حين قال في العام 1902م:«... إنّ مشروع كتابة مدوّنة رسمية للقانون والعادات الإسلامية تفرض نفسها بإلحاح، وهي قابلة للتّجسيد من غير أن نصدُم عقيدة الأهالي» (آجرون،ج2، 135). وحذا حذوه الحاكم العام "ريفوال"(1901-1903) حين استشار"هوداس" في الموضوع، وجاء ردّ هذا الأخير بأنّ إنجاز مدوّنة للقانون المالكي أمر ضروري بالفعل (آجرون،ج2، ص 135) وحين عُيّن "جونار" حاكما عامّا للجزائر للمرّة الثانية (1903-1911) قام بتنصيب لجنة تتكفّل بفحص أحكام التشريع الإسلامي لاستخراج ما يتلاءم منها وتطبيقه على الأهالي الجزائريين المسلمين. (CAOM, 17^{H}52-57)

لقد لقي هذا المشروع معارضة شديدة من قبل قضاة الصلح الفرنسيّين، ومن بينهم مثلا قاضي الصلح لعنّابة "دوفيفييه" الذي كتب قائلا: «... لا أظنّ أنّ هكذا إجراء

يمكن أن يكون ضروريا وممكنا، فهو سيكون مخالفا -حسب رأيي- للهدف الذي نرومه منذ غزونا للجزائر: أن نستدرج شيئا فشيئا أهالي هذه البلاد سواء عبر مُثُلنا أو بتسريب قانوننا في قانونهم تدريجيّا ... في الحقيقة، إنّ جعل القانون الإسلامي قانونا إجباريا مهما كان، سيفضي إلى توقيف التطوّر الذي بدأ يحدث أو حدث بالتّأكيد في أذهان الأهالي وذلك بتوجّههم نحو تبنّي بعض قوانيننا. وفي هذه النقطة سيكون رجوع إلى الوراء. سيكون عملا غير فرنسي حين الاعتراف شرعيا بقانون يحمل أحكاما معاكسة لتصوّراتنا وأفكارنا الأخلاقية وعاداتنا مثل تعدّد الزوجات... وهنا أقول بدلا من إصدار المشروع التمهيدي لـ "موراند" أفضّل تطبيق القانون الفرنسي على الأهالي». (CAOM, 17H52-57)

بالموازاة مع ذلك، وقف المحتلّ في وجه مدرسة الأهالي الخاصّة، فقد جاء في المادة 50 من مرسوم مارس/1892، «... إنّ فتح المدارس الخاصّة لا يكون إلاّ بموجب ترخيص من الحاكم العام، وتكون تحت رقابة تنظيمية للسلطات المدرسية، وكذا لرقابة الحاكم العام الذي بإمكانه غلقها في مصلحة النظام العام». وتنصّ المادة51 على: «... أن تخضع المدارس الخاصّة الإسلامية المعروفة بالمدارس القرآنية (مسيد، زاوية، مدرسة) للرقابة ولتفتيش السلطات المذكورة» (C.A.O.M. 14H58)

وفي أواخر القرن 19م بدأت عملية التضييق على هذه المدارس الخاصّة، حيث صدرت تعليمة من الحاكم العام "ج. كامبون" (1891-1897) يدعو فيها إلى ضرورة الاستمرار في صرف أجور رجال الدّين المسلمين، ثمّ يستطرد فيها قائلا: « ... يجب تهيئة الظّروف لتنفيذ الأحكام التي ستتّخذ والاحتياط للمستقبل... ولا يجب الشّروع في أيّ بناء إلى إشعار آخر» (C.A.O.M, 14H58)

وبعدها صدر مرسوم بتاريخ 1907/09/27 المنظّم لشروط تطبيق القوانين الخاصة بفصل الكنيسة عن الدولة في الجزائر (C.A.O.M, 14H58) وهناك مرسوم آخر دعا الولايات والبلديات إلى ضرورة الاستمرار في دفع المصاريف والنفقات مؤقتا والمتعلقة بخدمات وظيفة مرشد وكذا مصاريف متعلقة بضمان الممارسة الحرّة للأديان، مثل الثانويات، الإعداديات، المدارس..الخ (C.A.O.M, 14H58). **وأخيرا** مرسوما يقضي بإلغاء التعليم الديني

بشقّيه المسيحي والإسلامي وإعطاء مهلة إلى غاية جويلية 1914 كآخر أجل لتنفيذ القرار.

وقد أرسل الحاكم العام "ليطو"(1911-1918) مراسلة إلى الولاة بتاريخ 1913/04/27، مذكّرا فيها بضرورة اتّخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن (C.A.O.M, 14H58.) يأتي هذا الإجراء، كون المسلمين الجزائريين لا يزالون مرتابين في شأن التعليم الفرنسي، حيث كان الأعيان المتمسّكون بالتقاليد يتوجّسون خيفة من هذا النّوع من التعليم الذي أقصى تعليم القرآن من مناهجه تماما وترك حيّزا ضيّقا أو يكاد لتعليم العربية، ولم يكن لا "جانمير" ولا "كومينيس" موافقين على تدريس هذه الأخيرة، وكلاهما كانا يعتقد أنّ: " لا أمل مطلقا في نسج روابط مشتركة ولا خلق أحاسيس تضامنيّة بين الأوروبيين والأهالي إن لم تكن هناك وحدة في الفكر والخطاب" (Nishyama ,2004, p137).

وينبغي التّنويه هنا، أنّ هذه السياسة، تصبّ في مسعى التّضييق على اللغة العربية الفصحى، بغرض عدم تمكين الناشئة من الثّقافة الدّينية العالمة؛ ولمّا كانت اللّغة وعاء مرجعيّة المجتمع، والخيط الموصل إلى مصادر الشّرع، ومستودع تفكيره وإطار إبداعه، ومُقوّم من مقوّمات هُويّته الثقافية -بعد الدّين الإسلامي- ووسيلته في التّواصل مع الموروث الحضاري للأمّة، أصبح من الأهميّة بمكان -في منظوره-العمل على إضعافَها حتّى تتآكل، فراح يحصر مجال تدريسها بصورة صارمة في حدود حاجة الإدارة الاستعمارية؛ إيمانا منه أنّ القضاء على اللغة، قضاءٌ على هُويّة المجتمع، وتجريده من شخصيَّته، وبقضائه على هذا المقوّم، يكون قد عَزل الجزائر عن محيطها العربي الذي يربطها به أواصر عقدية، وثقافية، بعد أن تمَّ فصلُها عنه جغرافياً وسياسيا.

وبالموازاة مع ذلك، وجد في اللهجات العاميّة سبيلا إلى تهوين الدّين، فغدت اللّهجة العربيّة (الدارجة العربية) لغة التّدريس، وبها حُرّرت المحتويات المعرفيّة ذات الطّبيعة الفلكلورية و/أو الثّقافة الشّعبية إدراكا منه أنّ هذه اللّهجات خاليّة من أيّ مخزون تراثي عميق، أو وزن علمي ذي شأن كبير، أو حُمولة دينيّة ذات مرجعيّة صحيحة ومُوثَّقة. ومن النّاحيّة البيداغوجيّة، رأى فيها وسيلة تشويش على الطّفل؛ إذ العاميّة أوّلَ ما يتلقّاه، وأوّلَ ما يفتح عليهِ عينيهِ، فيبني منها مقاييسَه اللّغويّةَ الأولى، ممّا يترتّب على ذلكَ ترسُّخ هذه المقاييسِ الهشّةِ وترسُّبُها في مَلكَته اللّغويّة، حتّى وإن هَمّ

- يوما ما- بالأداءِ اللّغويّ الفصيحِ، اعترَض طريقَه ذلك المخزونِ اللّغويّ المُشوَّه، والذي زاده تشوّها ما طغى على اللّهجات من مفردات أجنبية، وفرنسيّة بالتّحديد. وقد حاول بهذا الصّنيع أن يحرم النّشء، من التّواصل مع تراثه الفكري والحضاري، وقتل روح الانتماء لديه.

مهما يكن، فقبل صدور قانون الفصل، شنّ المستوطنون وصحافتهم حملة اتهّامات وتحريض مع مطلع سنة 1880، إذ طالبوا البرلمان الفرنسي بغلق المدارس القرآنية والزّوايا بدعوى حماية أنفسهم من بطش هذه الأخيرة. كما أصدر الحاكم العام "شانزي" تعليمة يدعى فيها إلى:« ... تقليص عدد الحجيج إلى مكّة قدر الإمكان وبكيفية تمكّن من اجتناب انخراط الحجيج في الطرق الدينية التي تجهر بعداوتها لهيمنتنا..». (Estoublon,1922 , p.74-75). كذلك، أصدرت إدارة الاحتلال عامي 1887 و 1888 تقارير عن الشّيوخ القادمين إلى الجزائر ممّن ينتمون إلى زوايا أصلها من العراق وسوريا، واتّهامهم بشحذ مشاعر الكراهية ضدّ النّصارى والمستوطنين، وحثّ "الأهالي" على الهجرة نحو المشرق لتعلّم المبادئ الصّحيحة للإسلام، وكيفية التّعامل مع غاصب الأرض، وإعدادهم للثورة ضدّ المحتل. وبناء على تلك التّقارير، أمر الحاكم العام "تيرمان" برفض تقديم الرّخص لشيوخ الزوايا للتنقّل داخليّا أو خارجيا (Bernard, Augustin, 1905, p201-202) بل، وأمر في العام 1888م بطرد المسلمين الأجانب بدعاوي أمنية إذ صرّح قائلا : «... كلّ شيء يدعونا إلى الاعتقاد بأنّهم عملاء للشّيخ السنوسي حتى وإن ادّعوا أنّ أصلهم من بغداد"، وأنّ عدم الاستقرار في الجزائر سببه الزوايا والطرقية التي تهبّ منها رياح التمرّد والعصيان المدني». (Viallat, Jules, 1902, p.89)

والجدير بالتنويه، أنّ تعامل إدارة الاحتلال لم يختلف في مسألة تسيير شؤون الدّين الإسلامي منذ سبعينيات القرن 19م، حتى في الأوقات التي شهدت تصاعد العداوة الصّريحة ضدّ كل أنواع رجال الدين (Bruno, 1924, p.85). ففي سنة 1900م كان "الاكليروس الإسلامي الرسمي"- كما يسمّونه- يتكوّن من 149 إماما مرتبطين بمؤسسة دينيّة مصنّفة ضمن المؤسّسات الهامّة، ووظيفة هؤلاء إمامة النّاس في الصّلوات.

وكان من بينهم 25 إماما مصنّفين ضمن مرتبة شرفيّة، وهي رتبة " مفتي " يتلقّون أجرة أعلى من الأئمة العاديين. ثمّ شريحة المدرّسين، وهي الدّرجة التي تلي المفتين، وكان

عددهم حوالي 21 مدرّسا على مستوى التّراب الجزائري، وهم مكلّفون بتدريس العلوم القرآنية في المساجد ويتقاضون أجورا زهيدة. وبخصوص القائمين على المساجد، كان عددهم 253، ولا يتماشى مع عدد سكان الجزائر يومها، في تغطية المساجد والكتاتيب والمدارس القرآنية. أمّا في العام 1907 فقد أصبح عدد مستخدمي الشؤون الدينية 182 إماما منهم 23 من المفتيين، و19 مدرّسا، و135 حزابا، و80 مؤذّنا، و64 مستخدما آخر، بما مجموعه 480 موظفا مأجورا، (Ferdinand, Renaud 1920, p.655)

وفيما يخصّ الاعتمادات المالية المخصّصة للشّؤون الدّينية الإسلامية، للعام 1907 وقبيل تطبيق قانون فصل الدّين عن الدّولة، لم تتجاوز 900،356 فرنكا فرنسيا، وهو مبلغ متواضع إذا ما قورن بمبلغ 200،812 فرنكا فرنسيا الذي استمرّت الدولة الفرنسية دفعه لشؤون الديانة المسيحية. (Vaysse,1908, p.13) .هذه الأرقام تدعو إلى التأكّد من صحّة التّصريحات الرسمية بخصوص سياسة تشييد المساجد، والتي طبعت نشاط الحكومة العامّة بين سنوات 1900-1915م، بحيث لم يتجاوز عدد المساجد التي استفادت من الصيانة سنة 1902نحو 180 مسجدا، وكانت صيانة ضرورية بحكم الضّرر الذي لحق تلك المساجد، أمّا عدد المساجد التي تمّ تشييدها في الفترة نفسها فقد بلغ عددها حوالي 15 مسجدا، وهيّ موجودة أساسا، فقط تمّ ترميمها. ومن ثمّ، فليس هناك سياسة خاصّة بتشييد المساجد، بل، مجرّد إصلاح لمساجد تعرّضت للتخريب مع بداية الغزو. (Pinon, René 1910, p.881)

عندما ارتأت دولة المتربول تعميم العمل بقانون فصل الدّين عن الدّولة في الجزائر، وسريان المراسيم المتعلّقة بالجمعيات الرهبانية في الجزائر، عُدّ ذلك تمهيدا لتطبيق تلك التّشريعات على شؤون الدّين الإسلامي أيضا. إلاّ أنّ الحاكم العام "جونار" حذّر من ذلك في 28 مارس 1905 قائلا: "... الفصل بين الدّين والدّولة سوف يعتبره المسلمون بمثابة اختلاس، وسوف يثير مشاعر استياء كبيرة في جميع العالم الإسلامي". بينما حصل السيناتور "جيرونيت" ممثّل مدينة الجزائر على تصويت مجلس الشيوخ بضرورة تطبيقه في الجزائر، حيث قال في هذا الشّأن: "... لا ينبغي الاكتفاء بتطبيق قوانين الجمهورية على ضفّة واحدة من ضفّتي المتوسط، ولو استلزم الأمر إصدار مرسوم يحدّد الشروط الخاصة بالديانة الإسلامية..". وقد سانده في ذلك، النّائب

الراديكالي "مارشال" ذو التوجّه الجمهوري المعادي للرّهبنة، إذ يقول: "... لا ينبغي استفزاز الأجانب الكاثوليك بتخصيص امتياز للدّيانة الإسلامية وحدها، فالدّيانة المسيحية تمثّل في إفريقيا الراية المقدّسة التي يشترك فيها جميع المسيحيين المنتمين إلى العرق اللاتيني". (Gaston, Deschamps,1909, p.210)

وإذا كانت اللّجان المالية قد صادقت على قانون الفصل في الجزائر سنة 1907م، فإنّ إدارة الاحتلال أبلغت أنّه ليس في وسعها ترك "الإكليروس الإسلامي" التّابع لها منذ سنوات محروما من وسائل العيش، ولا يمكن التّنازل عن تسيير أموره لجمعيات دينية لا رقابة عليها. ونتيجة لذلك، أصدرت إدارة الاحتلال مرسوما في 27 /1907/09 ، يقضي بتطبيق تدابير القوانين الفرنسية الصّادرة سنة 1905، وما تلاها من قوانين جانفي، ومارس، لسنة 1907، في أنحاء الجزائر، ويمكن للحكومة العامّة أن تمنح تعويضات مؤقّتة يتمّ تحديد مبلغها بقرار، لمدّة أربع سنوات، وتمديد مدّة دفعها، شريطة أن لا تتجاوز المنحة 1800 فرنكا فرنسيا، وأن لا تزيد المدّة عن 10 سنوات. إضافة إلى ذلك، فالاستفادة من هذه المنح لتسيير المنشآت الدينية، وتلبية حاجيات الممارسة العمومية للعبادة، تكون تحت إشراف جمعيات دينية، يديرها فرنسيون، وأن لا يتجاوز عدد أعضائها سبعة أشخاص، مقابل ذلك، تمّ تكليف الشرطة بمراقبة شؤون العبادة، منها منع أيّ تجمّع سياسي، وحظر أيّ خطاب مناهض لسلطة الاحتلال، ومنع الأعوان المشتغلين بشؤون العبادة من المناقشة في المجالس البلدية. (Payen ,1908, p.12)

إنّ هذا التّضييق، حدا بأحد المنتخبين، وهو الآغا "سي محمد بن أحمد بن ضيف" إلى القول: "... نظرا لكون القانون يحرم المسلمين من مساهمة الدّولة ماليا، فإنّ أغلبية المسلمين ترى ضرورة أن تعيد الحكومة إلى المساجد أملاك الحبوس التي كانت مصدرا من مصادر تمويلها ". وحيث تعذّر – حسب إدارة الاحتلال - وجود أيّ أثر للحبوس القديمة في الأرشيف، كان من الضّروري تأسيس حبوس جديدة. وبدورها، رفضت اللّجنة المالية التّصويت على ميزانية الشؤون الدينية، وهو ما دفع بشخصيّات جزائرية إلى رفع عارضة إلى الحاكم العام "جونار" في 1908/04/10، عبّرت فيها عن قلق المسلمين عمّا يترتّب من عواقب وخيمة عن تطبيق قانون الفصل في الجزائر، وتلتمس منه التدخّل، ومن بين ما جاء فيها: "... لئن صادرت مصلحة أملاك الدّولة في سنة 1830

جميع أملاك حبوسنا وأملاكا أخرى كانت مخصّصة للإنفاق على شؤون العبادة، فقد التزمت مقابل ذلك بتخصيص عائداتها لتنفق على صيانتها."(Luccien, 1912 , p.182)

وقد جاء الردّ سريعا، حيث أصدر "جونار" منشورا بتاريخ 1908/04/23 سجّل فيه نواياه تجاه المطالب المتكرّرة للنوّاب المسلمين والتي أصبحت تزعج الإدارة، ومن بين ما جاء فيه: "... عندما يضع الأهالي أنفسهم في ميادين المطالبة ويعبّرون عن رغبة غير محتملة في أن يعاملوا كمتقاعدين بمجرّد أن تنازلت لهم حكومة فرنسا عن جزء من سلطتها السياسية، فإنّهم يساهمون بذلك في الإساءة إلى النّوايا الطيبة التي تحملها الإدارة فلا يبقى لهذه الأخيرة سوى خيار واحد، وهو أن تطبّق عليهم وبصرامة أكبر تدابير النّظام الجديد ". هذه اللهجة الشديدة، تنمّ عن تخوّف الأوساط السياسية الفرنسية من أيّ تذمّر شعبي فور تطبيق القانون الجديد، خصوصا وأنّ إدارة الاحتلال أقدَمَت على تخفيض سقف الأجور التي تفوق 1800 فرنكا فرنسيا سنة 1908 طبقا لتدابير التنظيم الصادر سنة 1907م، وبهذا الإجراء، تقلّصت تكاليف عمّال قطاع الشؤون الدينية الإسلامية من 027 .216 فرنكا فرنسيا إلى 287 .172 فرنكا فرنسيا وهو المبلغ الذي ظلّ دون تغير إلى غاية 1918م. (Murv, Maunny, 1907, p.4-5)

فيما يتعلّق بالجمعيات الدينية الإسلامية التي أنشأتها إدارة الاحتلال سنة 1908، المعروفة باسم الجمعيات "الفرانكو إسلامية"، منها مثلا جمعية تلمسان التي تأسّست بتاريخ 7 /نوفمبر/ 1908، وجمعية الجزائر، وجمعية مستغانم، وهي جمعيات يديرها مجلس إدارة ورئيسين يُنتخب لمدة ثلاث سنوات.(Le Chatelier, 1909, p.6)

كما استعدّت جماعات من الأعيان في العديد من المدن الأخرى لتحذو حذوهم، وقد طلب "جونار" من وزير الداخلية منع الأعيان حقّ تعيين رجال الدين، لأنّ ذلك ينذر بالإفلات من سيطرة الإدارة وعبّر عن ذلك بقوله : "... إنّ المقتضيات العليا لممارسة هيمنتنا تحتّم علينا الاحتفاظ بالمبادرة المباشرة فيما يتعلق بتسيير شؤون الديانة الإسلامية ... ولا يمكن أن يأتي ذلك سوى بممارسة حقّ تعيين القائمين عليها، وإنّي أسمح لنفسي بالمطالبة وبإلحاح أن نستمرّ في تعيين المستخدمين في المناصب الشّاغرة وهذا إلى غاية انقضاء فترة العشر سنوات المقرّرة.." (De Caix 1924, p23)

ومع مطلع العام 1917م، وفي هذا التاريخ كانت مدّة التقادم العشري المنصوص عليها تقترب من استيفاء أجلها، ولم يكن من الممكن إلغاء التعويضات الممنوحة وفرنسا في عزّ الحرب (1914- 1918)، وبسبب هذه الظروف، أصدرت حكومة الاحتلال مرسوما في 1917/09/19 يقضي بتمديد الفترة بخمس سنوات كمهلة إضافية رغم أنّ الأعيان المسلمين لم يطالبوا بذلك، بل أثيرت من قبل المعمرّين الكاثوليك، وفي وقت أظهر الحاكم العام "شارل ليطو" سنة 1916 ولاءه الصريح والقويّ للتّنظيمات الماسونيّة، إذ صرّح قائلا: "... يجب أن تتضافر جهودنا كلّها لتحرير الأهالي من قبضة القرآن بدل تكبيلهم بواسطته... ذلك ما ينبغي أن يطبع أكثر من أيّ وقت مضى سياستنا الإسلامية في الجزائر.." (Clément, Du vernois 1920, p.43)

إنّ هذا النّهج نلاحظه في موقف ونظرة المحتلّ إلى "الإخوان" و"المرابطين"، فعلى سبيل المثال أُسندت للإدارة مَهمّة الحفاظ على الخلافات الدّاخلية والتّحريض على الانشقاق بين الإخوان، وتلغيم المرابطين من الدّاخل، وذلك من خلال ربطهم بفرنسا في الأمور الدينية مثل(تعيين المشايخ واستعمال التأثير الإخواني أثناء الانتخابات) وبذلك يفقدوا المصداقية. كذلك، اختيار أفراد القبيلة بناء على مدى تأثيرهم الدّيني وشجرة نسبهم وسيرهم ومعجزاتهم المعروفين بها. يأتي ذلك في وقت كانت الثقافة المحليّة التي يمثّلها الأعيان القدامى قد بدأت تختفي شيئا فشيئا... وتنهار مع الوافدين الجُدُد وحلفائهم... فالمهيمنون الجُدد من أتباع المحتلّ، ليس لهم نزعة إعادة إنتاج النّماذج المهيمنة سابقا وفقط، بل السّعي إلى إفراغها من جوهرها الثقافي مع الحفاظ على المظهر الشّكلي" (Tassait, 1993, p.77) .

ولا ينبغي أن يغرب عن البال، أنّ كتاب الإخوان الدّينيين المسلمين" لـ"دوبون" و"كوبولوني" الذي تمّ نشره برعاية الحاكم العام "ج. كامبون" كان له الدّور نفسه الذي كان لكتاب "طبائع القبائل" لكلّ من "هانوتو" و"لوتورنو"؛ حيث سمح لإدارة الاحتلال بتطويق الإخوان، وقيامها هي بتنظيم الممارسات الدينية للأهالي.

وباختصار، هذا المسعى، يصبّ في محاولة إبراز هؤلاء المرابطين أنّهم "الممثّلين" الفعليّين للإسلام والناطقين باسمه قصد الحطّ من صورته كإطار ثقافي يتعارض مع

التطوّر والحضارة في أعين الأهالي من جهة، وغرس فكرة ضرورة الوجود الغربي لما يتميّز به من تطوّر وتفوّق حضاري من جهة أخرى.

إنّ صداقة الشيوخ الأكثر تأثيرا في وسط الأهالي عُدّ مكسبا هامّا لإدارة الاحتلال، وبخاصّة المرابطين الذين تقبّلوا الهيمنة، وغدوا أداة حكومية، وتشتيت تظاهرات الولاء، والإكثار من أقطاب الجذب والمزارات، كلّ ذلك بغرض تضييق الخناق على التّواصل بين مسلمي المغرب ونظرائهم في المشرق، والتّقليل من إغراءات هؤلاء "البرابرة" النّائمين منذ زمن بعيد». وحسب الحاكم العام "ش.ليطو" أنّ المرابطين من ذوي التّأثير القويّ على السكّان هم المساعدون العمليّين والحقيقيّين لنا. لذا، فمنذ مطلع القرن 20م استطاع المحتلّ التّقارب مع نحو 100عائلة مرابطية، مع منحهم بعض المنافع. (آجرون،2007، ص 904).

لا يغرب عن البال، إنّ هذه السياسة المنتهجة من إدارة الاحتلال، كان من نتائجها أن طفت إلى السّطح الثقافة الشعبية كسمة من سمات المجتمع دون منازع، ويأتي ذلك نتيجة التّغييب الذي مورس على الثّقافة الأدبيّة أو العالمة من جهة، وبداية ظهور فئة من المثقّفين الجزائريّين المشرئبّة أعناقهم نحو الثّقافة الفرنسية. كلّ ذلك يدخل في إطار تخوّف إدارة الاحتلال ممّا قد يشكّل عاملا قويّا - كالإسلام أو الشّعور بوحدة ثقافية"، ومن ثمّ، يعطي الفرصة في نظرها لـ "مجتمع لا يزال متفرّقا ليتوحّد انطلاقا من مرجعيّة قد يعاد تثمينها (Vatin et al,1984, p.43)

بالنتيجة، كان همّ إدارة الاحتلال، هو تلخيص ثقافة المجتمع في مجرّد فولكلور، حيث كان يتمّ انتقاء أشكال هذا الأخير (المادية أو المعنوية) بدقّة لتحقيق الغاية المرجوّة منه، قصد تحويل الإسلام إلى دين عبادة يُعزَلُ فيها السياسي عن الدّيني، أو بالأحرى، يتحوّل الدّين إلى بابويّة رمزيّة، ويُصَادَر السياسي بيد سلطة المحتلّ، مع العلم أنّ أخطر ما يُفضي إليه الفولكلور هو تأثيره على الدّين؛ حيث يضيع هذا الأخير في الموروث الشّعبي ويختفي جوهره العَقَدي، وتُستَبدَل شعائره التي تفرضها الشّريعة والتي تحدّد طريقة أدائها في صيغة تفصيلية، بطقوس أخرى تتعارَف عليها الجماعة، وتتبنَّاها وتدافع عنها.

وتصل بها أحيانا إلى حدٍّ من القطيعة التّامة أو الناقصة مع الشعائر الأصلية. وحسب الدارسين، فإنّ ما تفعله الطرق الصوفية على سبيل المثال، والتي تبدو في الجانب

الأغلب منها ظاهرة فولكلورية تلبس ثوب الدّين، وتتخلّى في تفضيلها "الحقيقة" على "الشّريعة" عن الالتزام التّام بالفرائض، وتحلّ محلّها أذكارها وأورادها الخاصّة، ويظهر ذلك عيانا في "موالد الأولياء" التي يختلط فيها الأخروي بالدنيوي، والديني بالاجتماعي، والتعبّد بالفنون اختلاطا دقيقا وواسعا، يتوارى فيه الدّين إلى الخلف، وتحلّ محلّه طقوس فنّية اجتماعية، يدّعي أصحابها أنّها هي الدين. (قطب، 1974، ص91)

إنّ إبراز نظرة إدارة الاحتلال إلى الشّأن الديني، نستشفّه أكثر من خلال ما كتبه النقيب "دوانو" في العام 1928م إذ يقول: "... كم وددتُ بيان المنهج الذي يجدر بفرنسا أن تسلكه مع هؤلاء المسلمين، فأقول اليوم: أصحيح أنّنا نودّ بقاء المسلمين على ما هم عليه من حالتهم؟ أفي مقصدنا أن نردَّ للإسلام زهرة علومه ومعارفه، فنكون مكلِّفين بنشر القرآن والسُنّة فيما بين المسلمين، أو أنّ دعوانا هذه مجرّد كذب وافتراء وزندقة لنتوصّل إلى جلب قلوب المسلمين وأنفسهم إلى جانبنا؟ أمِنَ الفائدة الصّالحة لنا أن نرقّي درجة تلقين العلوم بهذا القطر؛ أم نتركها على ما هي عليه؟ وبعد هذه التساؤلات التي طرحها، أجاب، قائلا:« ... الجواب هو أنّ الخطر لاحقٌ بنا، سواء في حالة ترقيّة علومنا أو علومهم؛ لأنّهم إذا ما تعلّموا وتنوَّرت أفكارهم تيقَّنوا بأنّهم غير محتاجين إلى وجودنا ببلادهم ...لا نعطيهم من العلم والمعارف إلاّ ما يكون لهم كافيا ليرضوا بمقامنا إلى جانبهم إلى الأبد ... وإذا بالغنا في تعليمهم، فإنّما نحن جالبون عليها خطرا عظيما يقف بوجه مهمّتنا هنا ...الإسلام تهديد لفرنسا وخطر عظيم على نفسها، أليس من الواجب علينا إذن أن نقلّل من درجة قوّتهم وديانتهم الزّاهرة التي تودُّ صعودا وانتشارا...إلى الغافلين الذين لا يحتاطون لهذه الحالة أقدّم كلمتي، وهي أن لا يسعوا في تحديد شوكة يُصابون بها يوما ما ... قال لي أحد الضبّاط في يوم من الأيّام: أن تعجب من بقاء بلاد الجزائر تحت سلطتنا فذلك لسبب انقراض جيل من أجيالها» (الودغيري،1993 ، ص112)

إنّ ما يمكن استشفافه من هذا القول، أنّ المحتلّ كان مدركا لحقيقة الإسلام، وما يؤكّد ذلك أيضا ما جاء في إحدى المحاضرات التي كانت تقدّم للقيّمين على مصلحة شؤون الأهالي التي يرأسها آنذاك المقدّم "سيغوني" حيث جاء فيها:«... لقد رأينا أنّ الإسلام الجزائري يحتوي على بعض الجوانب التي تُبعده عن الإسلام الحقيقي، وأحد

هذه الجوانب الجليّة هي المُرابطيّة، أي عبادة الوليّ؛ فالآلهة الحقيقيّون للعامّة من المسلمين غير المتعلّمين هم المرابطون الأموات، وأنّ الأئمّة الحقيقيّين هم المرابطون الأحياء ... إنّ الأولياء هم من أصول مختلفة وهم الهادون، وصلوا حوالي القرن 15 أو 16م ... هناك نساء مرابطات لا نجدهنّ إلاّ عند الشعوب البربرية ... إنّ لالا زينبّ وليّة لا تزال حيّة في الهامل، ونذكر أيضا "مسعودة بنت قدّور"... إنّها معتقدات قديمة مغطّاة بتسميّة إسلامية» (AOM, 18^{H}173.)

لذا، شجّع المحتلّ هذا النّوع من الثقافة، وتكريس الفكر الطّرقي والترويج له في أذهان الناشئة، وذلك ما نقف عليه في طيّات الكتب المدرسية المُصاغة بالعربية الدّارجة، ولم يكتف بذلك، بل عمل على تكوين طبقة تتعصّب لهذا الفكر الذي اعتنق فكرة "القدَريّة" ومن ثمّ، قتل روح المقاومة في أنفسهم، وترك الأمر إلى قدرة غيبية، حتى أنّ المحتلّ أصبح يدعوهم "تجّار الجنّة". وقد حوّلهم إلى مجرّد موظّفين، ويشاركونه احتفالاته، كما تزوّج بعضهم من فرنسيات، وحصل بعضهم على امتيازات منها الإعفاء من الجباية وضرائب السّخرة والخدمة العسكرية لأبنائهم. وقد أراد بهذه السياسة التّظاهر باحترامه للقيم الرّوحية من دين وعادات وتقاليد، خصوصا في هذه المرحلة، أي مطلع القرن العشرين.

إنّ هذا المنّ من قبل المحتلّ على هذه الفئة الحاملة للفكر الطرقي، دفع أحدها إلى تمجيد العمل "الحضاري" الذي قامت به فرنسا الاستعمارية في الجزائر، وذلك في جريدة "الرّشاد" بتاريخ 1938/10/13م إذ كتب قائلا: "... إنّ محاسن فرنسا في هذه البلاد عديدة ومعتبَرة، والجزائر مدينَة لفرنسا الجدّ ليبرالية في جوانب مختلفة مثل الحياة المادية والفكرية ...لكن، الشّيء الرّائع في عملها التّمديني إنّها جلبت لنا الحضارة الغربية، وفي المقابل حافظت على الموروث الرّوحي القديم، ناهيك عن أنّها احترمت وصانت كلّ ما هو ثمين في هذا الموروث وهو الدّين»(A.O.M, 15^{H}2.) وإذا كانت فرنسا قد حافظت على الموروث والدّين - كما يزعم- ، لكن كما تتصوّرهما، أو بالأحرى كما أرادت تصويرهما.

لقد كانت إدارة الاحتلال تسعد حين تسمع شهادة من أحد منظّريها وهو "و.مارسي" يشيد بـ"بن يوسف البغدادي" حيث يقول بشأنه:"... إنّ سي البغدادي يحبّ الحكومة الفرنسية بصدق ويخدمها بإخلاص، وله علاقات مع الأعيان المسلمين...إنّه مسلم أرثوذكسي، لكن

دون تعصّب، ويقرّ بالعمل بجليل الإحسان والعدل اللذين تقوم بهما فرنسا نحو إخوانه المسلمين في الجزائر، وهو أحد المسلمين المقدّرين للمحاسن التي جلبها غزو فرنسا للجزائر، وهو يفكّر مثل المجلس الذي اجتمع في بغداد في عهد العباسيين والذي قيل فيه: " من الأفضل أن نكون تحت حكّام غير مسلمين، حين يكونوا طيّبين وعادلين أفضل من حكم طاغي وتعسّفي يقوده مسلم» (AOM, 18H173).

وكيف لا تنتشي ، حين تسمع "الدوَّاجي عبد القادر" إمام مدرّس بمسجد شرشال، وهو يقول بمناسبة تدشين المسجد سنة 1904م:« ... أعلموا أنّ هذه الدّولة (أي فرنسا) رحمة من الرّحمن، تحثّ على نشر العلوم وإصلاح ما فسد، وقمع أهل البهتان. فلا يمكننا أن نتجاسر، فنلقي العداوة في قلوب حكومتنا، بل نبذل جهدنا في الطّاعة والشّكر لها، لمنافعها العظيمة» (مجلة الثقافة، 1972، ص33). هذه المهمّة المنوطة بهؤلاء، ونيابة عن المحتلّ، ألمّحت لها جريدة "الدفاع" في 1938/04/05 حين كتبت قائلة:"... إنّ الهدف الذي ترومه الإدارة هو قتل الإسلام واللّغة العربية في هذه البلاد، والإدارة الجزائرية سمحت للتّنظيمات المرابطية باحتكار تعليم العربية، وهي المشجّعة للظّلامية، وهي من صنيع الإدارة في الوقت الحالي» (A.O.M, 15H1.)

وأخيرا، وليس آخر، قد نجانب الصّواب إن اعتبرنا أنّ تجذّر هذه الثقافة الشعبية وليدة فترة الاحتلال، بل تعود إلى بداية القرن 13م، حيث تولّى إسلام الزّوايا، وبالتّدريج مهمّة الإشراف على الديانة الشعبية التي تمّت ممارستها والتعبير عنها، إمّا بالبربرية أو بالعربية الدّارجة، حسب المناطق، واكتفى الفقهاء الذين كانت عزلتهم وابتعادهم عن المصادر الأصيلة تتزايد - هذه المصادر التي كانت بدورها في طريق النضوب الفكري والانحسار المكاني، ووفق هذه الرّؤية، فإنّ المحتلّ لم يقم إلاّ بتكريس وتثمين هذه الثقافة الشعبية لمواجهة محاولات الانبعاث والنّهضة التي لاحت بوادرها مع مطلع القرن العشرين.

خاتمة

كان الجانب الثّقافي، رهانا وأداة سياسية ضروريّة لخلق الشّروط الملائمة للاحتفاظ بالسّيادة الفرنسية على الجزائر، إذ التّجربة الإسبانية في الأندلس ووهران، لم تبارح مخيال العسكريّين، وإنّ أمجاد روما القديمة، كانت تراود المعمّرين والكتّاب

والصِّحَفِيُّين. وبالتّالي كان الجميع منتشيا بالعودة إلى "أرض الأجداد" بعد انقطاع دام 12 قرنا، ولم يبق سوى محو آثار ورموز "المغتصب" العربي، مادّية كانت أو معنويّة، واستعاضتها برموز الوافد الجديد.

في هذا الإطار، تأتي تلك المساعي التي كانت تصبّ في اتّجاه تحويل الأهالي عن دينهم، وهي المهمّة التي انبرى لها رجال الدّين، ومن ورائهم بعض الحكّام العامّين. وإذا رافق هذه العمليّة تجاذب بين مختلف الفاعلين الاستعماريّين حول هذه المسألة، فإنّ أصل هذا الخلاف كان بشأن السّبل والوسائل والتّوقيت. وحين فشلت هذه المحاولة، وأدرك رجال السياسة بالدّرجة الأولى، استحالة تحويل المجتمع عن دينه، أعادوا النّظر في هذه السياسة، وذلك بالعمل على توهين الدّين في حياة الفرد الجزائري/المسلم معتمدين في ذلك شتّى المداخل.

هذا التوجّه، رافقه حملة قادها الكتّاب والصّحفيّون عبر صفحات الجرائد، والمجلاّت، تميّزت بمحاولة بذر الاضطراب والشكّ في المُثل الإسلامية، والإيحاء بأنّ مُثُل وتعاليم المسيحية أفضل من أيّ مُثُل أخرى، وإشاعة فكرة تفوّق الإنسان الغربي على بقية الأجناس، وأنّ تقدّمه كان بفضل المسيحية، والعقل، والدّينامية، في حين يُعزَى تأخّر العالم الإسلامي إلى التمسّك بالإسلام، والنّقل، والجمود.

ذلك هو مغزى شعار "المهمّة التحضيرية التمهيدية" في جانبه المعنوي؛ إذ التّحضير أو التمرين المقصود معناه أنه ينبغي على معتنقي الدّين الإسلامي "الارتقاء" في اتّجاه التطوّر، وذلك باعتناق "العقيدة الجديدة السّائدة في أوروبا" وهي العلمانية. وبعبارة أخرى، اعتناق المبادئ المدنيّة والدّينية التي يدعو إليها مثلا أتباع "سان سيمون"، وهو الهدف الذي سعت إليه كلّ الدول الغربية الاستعماريّة التي حلّت بين ظهراني الدول العربيّة والإسلاميّة، أو الدّول الإفريقية التي ينتشر فيها الإسلام تحت مسمّيات مختلفة، استعمارا، حماية، وانتدابا، وقد حقّقت غايتها، ومن المكابرة الجوفاء تجاوز هذه الحقيقة الماثلة اليوم على امتداد العالم العربي بشكل خاصّ.

وحقيق بنا القول، إنّ ما دعا إليه أحد المتدخّلين في مؤتمر القدس بجبل الزيتون في العام 1927م، قد تحقّق، إذ يقول: «أتعتقدون أنّ غرض التّمسيح وسياسته إزاء

الإسلام هو إخراج المسلمين من دينهم ليكونوا مسيحيّين؟ إن كنتم تعتقدون هذا، فقد جَهلتم التّمسيح ومراميه. إنّ الغاية التي نرومها هي إخراج المسلم من الإسلام فقط، ليكون مضطربا في دينه، وعندها لا تكون له عقيدة يدين بها ويسترشد بهديها، وعندها يكون المسلم ليس له من الإسلام إلاّ اسم أحمد أو مصطفى، أمّا الهداية فينبغي البحث عنها في مكان آخر».

المراجع

1. هيس أندرو، 1986. افتراق العالمين الإسلامي والمسيحي في المغرب والأندلس، ط1، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
2. بونوماريوف، 1978. القاموس السياسي، تر: عبد الرزاق الصافي، ط3، دار الفارابي، بغداد.
3. قطب محمد 1974. التطور والثبات في حياة البشر، دار الشروق، بيروت.
4. جنفياف روديس لويس، 1974. ديكارت والعقلانية، تر: عبده الحلو: منشورات عويدات، بيروت.
5. محمد خضر سعاد، 1967. الأدب الجزائري المعاصر، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
6. غرانميزون أوليفي لوكور،2009. الجمهورية الإمبراطورية: في سياسة الدولة العنصرية، تر: مسعود حاج مسعود، القصبة، الجزائر،
7. جيرون روبير شارل. 2007. الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، تر: حاج مسعود، و بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر.
8. لودغيري عبد العلي، 1993. الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب، الرباط.
9. التميمي عبد الجليل، 1976. حركة التبشير في تونس ، مجلة الأصالة، العدد 29-30 فيفري، الجزائر.

10. خرفي صالح، 1964. الاستعمار الفرنسي والصليبية، مجلة المعرفة، السنة الثانية، العدد(13) جويلية 1964.
11. الفاسي علال، 1973. التبشير أخطر أسلحة الاستعمار، الهلال، مج 81، العدد 10 أكتوبر 1973.
12. Veuillot, Louis, Les Français en Algérie, 2° éd. Ad Mame Et Cie, DCCC XLVII.
13. Roches Léon, 1887. Trente deux ans à travers l'Islam(1834-1844) Librairie académique Didier, t. II, pp. 306-307.
14. Consalvi, Heraul, 1904. L'Eglise et l'état - conférence sur la séparation de l'église et de l'état, Chaimout, imp, P. Roret, Paris.
15. Foncin, M.P, 1907. L'alliance Française et l'enseignement de la langue nationale en Tunisie et en Algérie, Paris.
16. De Lanessan J.L., 1901. L'Eglise et L'état- conférence sur la séparation de l'église et de l'état, Paris.
17. De Caix, Robert, 1923. Histoire du Maghreb, institut des hautes etudes Algériennes, Paris, éd. Ernest Leroux.
18. Yacono, Xavier, 1953. Les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du Tell Algérois, G.G.A, éd- La Rose, Paris,
19. Vatin J.C., al., 1984. Connaissances du Maghreb- Sciences sociales et colonisation. Paris, éd. du CNRS.
20. Viallat Jules E., 1902. Les indigènes et L'Islam, in :"Revue de l'Islam", n°28, librairie africaine coloniale et orientale, Paris .
21. Estoublon M.Robert, 1922. Doctrine et législation, in : Revue Algérienne, Alger Ancienne. Maison Bastide Jourdan, imp. libraire de l'université.
22. Augustin Bernard, 1905. Algérie Colonies Françaises , in : Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n°5, Mai, 1905. Paris.
23. Brunetière, Ferdinand, 1905. Quand la séparation sera votée», in : Revue des deux mondes, tom. trentième, Paris.
24. Allier, Raoul, 1905. La séparation des églises et de l'état, in : Cahiers de la quinzième, quatorzième, cahier de la sixième, série paraissant vingt fois par an, Paris.

25. Delassus Achille, 1913. La conquête morale des indigènes, in : métropoles et colonies, Alger, librairie pour tous, A. SINTES.
26. Bruno H, 1924. Législation et jurisprudence, in : Revue Algérienne Tunisienne et Marocaine, Alger, ancienne maison Bastide Jourdan, imprimeur.
27. Ferdinand Renaud, 1920. Pour une politique religieuse, in : Revue des deux mondes, paris , Justrouvier, éditeur.
28. Vaysse H., 1908. La justice musulmane en Algérie, in : Bulletin du comité de L'Afrique Française, n°10, octobre 1908.
29. Pinon René, 1910. La séparation des églises et de l'état en Algérie, in : revue des deux mondes, n°5, Paris.
30. Deschamps Gaston, 1909. Les missionnaires Français devant le parlement, in : Revue des deux mondes, imprimerie nationale, Paris.
31. Payen Éduard, 1908. Les reformes de M[r] Jonnart en Algérie, in : Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n°5, Paris.
32. Heuderet Luccien, 1912. Le nouveau gouverneur de L'Algérie, in : Revue de L'Islam, n° 53, paris, librairie africaine, coloniale et orientale Paris.
33. Maunny Murv, 1907. Note à M. le gouverneur générale Barde : pour une politique méditerranéenne, in : correspondance d'orient, le 20 janvier 1907, Paris.
34. Le Chatelier A., 1909. Les Musulmans Français» in- Revue de L'Islam, n°51, février 1909, librairie africaine, coloniale et orientale. Paris.
35. Du vernois Clément, 1920. L'Algérie Politique et Economique, in : Etudes Algériennes, Paris, librairie Guillaumin.
36. Pottier René, 1939. La vocation saharienne du Père De Foucauld, 7° éd, librairie Plon, Paris.
37. Marcel Emerit, 1953. La lutte entre les généraux et les prêtres au début de l'Algérie Française, Actes du soixante-dix-huitième congrès national des sociétés savantes, Toulouse.
38. L'intégrisme et le National-Catholisme, Revue Esprit, n°278, nov.1959.
39. Nishyama Noriyuki, 2004. L'enseignement du français aux indigènes à la croisée de cultures politiques sous la III[e] république: comment la mutation de la politique

coloniale s'est articulée avec la politique linguistique?» Université de Niigata (Japon). Revue électronique, Juillet 2004.

الوثائق الأرشيفية

1. CAOM, F80.1627. Ordonnance du Roi Louis Philippe, N° 6290, Paris. Le, 09/06/1843
2. CAOM,F80.1627. Ministre de la Guerre, note pour le premier bureau politique, administration, personnel, Paris. le 30/10/1843
3. CAOM, F80.1627. Ministre de la Guerre, N° 5077, au Gouverneur Général de l'Algérie, Paris. Le 28/12/1843.
4. CAOM, F80.1746. Le commandant supérieur du cercle de fort Napoléon au commandant la province d'Alger, le 07/12/1867.
5. C.A.O.M. $14^{H}58$. Décret du Mars 1892.
6. C.A.O.M, $14^{H}58$. Alger, le 31/01/1896.
7. CAOM, $17^{H}52$-57 .GGA. Arrêté du 22/03/1905.
8. C.A.O.M, $14^{H}58$. Alger, le 27/09/1907.
9. C.A.O.M, $14^{H}58$. Alger, le 30/11/1907.
10. C.A.O.M, $14^{H}58$. Alger, le 27/4/1913.
11. CAOM, $17^{H}52$-57. Mr le Juge de Paix de Duvivier à Mr le procureur de la République. Tribunal civil de 1^{ere} instance. Bone. Duvivier, le 04/03/1926.
12. CAOM, $18^{H}173$. Cours préparatoire. Conférence du 14/04/1932.
13. C.A.O.M, $15^{H}2$. **B.M.P.I.A**, Avril, 1938.
14. CAOM, $18^{H}173$. Académie d'Alger, Année Scolaire 1903-1904. Note et renseignements, Méderssa de Tlemcen (confidentiels)
15. C.A.O.M, $15^{H}1$. **B.M.P.I.A** , Avril 1938.
16. AOM $18^{H}173$.Cours préparatoire au service des affaires indigènes, Lt Colonel SIGONNET, Sociologies musulmane, conférence de M. VONDERHEYDEN, du, 29/10/1931.